

المحاضرة الثالثة: دراسة الجدوى الاقتصادية

تمهيد

تحتاج أية فكرة استثمارية قبل تجسيدها على أرض الواقع في شكل مشروع استثماري منتج لدراسات معمقة تتناول العديد من المجالات المتعلقة بالمشروع نفسه وبالمحيط الذي سينشط فيه، وهذا من أجل ضمان نجاح المشروع، حيث أن غياب مثل هذه الدراسات يمكن أن تؤدي إلى فشل المشروع الاستثماري وتحمل أصحابه خسائر كبيرة، خاصة في حالة المشاريع التي تتطلب استثمارات ضخمة مثل المشاريع الصناعية. وفي هذا الصدد يلجأ المستثمرون إلى ما يسمى بدراسة الجدوى الاقتصادية.

1- تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية والمجالات التطبيقية لها

1-1- تعريف دراسة الجدوى الاقتصادية

يمكن تعريف الجدوى الاقتصادية للمشروع بأنها "أسلوب أو منهج أو طريقة منظمة لتقرير مدى صلاحية المشروع موضع الدراسة من عدمه، أي مدى إمكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة."

وتوصف دراسة الجدوى الاقتصادية بأنها دراسة جيدة يمكن الإعتماد عليها عند اتخاذ القرار الاستثنائي إذا توفر فيها الخصائص والشروط التالية:

- أن تكون شاملة للجوانب الفنية والمالية والإدارية والتسويقية والبيئية والتمويلية والقانونية؛
- أن تعتمد على معلومات موثقة وواقعية ودقيقة؛
- أن تراعي الزمان والمكان؛
- أن تكون قادرة على تحديد الشروط التي يجب الإلتزام بها لتحقيق الهدف من الاستثمار؛
- أن تصلح كخطة لتنفيذ المشروع؛
- أن تأخذ بعين الإعتبار عنصر المخاطرة.

ويجب عدم الخلط بين مفهوم دراسة الجدوى وتقييم كفاءة الأداء كما يحدث حتى على مستوى المختصين حيث كثيراً ما يتم استخد دام مصطلح الجدوى للدلالة على عملية تقييم الأداء، وهو أمر غير صحيح، فالبرغم من أن دراسة الجدوى وتقييم كفاءة الأداء ينضويان تحت عنوان شامل وهو تقييم المشاريع، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بينهما يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- فمن ناحية الوقت فإن دراسة الجدوى تسبق عملية إنشاء المشروع، بمعنى أنها سابقة على قيام المشروع، في حين أن تقييم الأداء ينسحب على مشروع قيد التشغيل، بمعنى مشروع موجود على أرض الواقع؛

- تتباين البيانات والمعطيات المعتمدة في كلتا الدراستين وخاصة لناحية طبيعة ونوعية البيانات. فدراسة الجدوى في الغالب تعتمد على بيانات تقديرية (احتمالية) لأنها تتعامل مع المستقبل، بينما تعتمد عملية تقييم الأداء على بيانات فعلية (حقيقية) لأنها تتعامل مع الماضي؛
- عادة ما توكل مهمة إعداد دراسة الجدوى إلى جهات خارجية لا علاقة لها بالمشروع (مكاتب استشارية)، بينما تتولى مهمة تقييم الأداء في الغالب الإدارة نفسها؛
- اختلاف المنهجية المعتمدة في كلتا الدراستين، فدراسة الجدوى تفضي إما إلى تبني فكرة المشروع أو رفضها، بينما ينصرف تقييم الأداء إلى دراسة واقع وتقديم مقترحات للتعديل؛
- اختلاف نطاق الدراسة بشكل كبير، وفي البعد الذي تتضمنه. فعادة ما تهتم دراسة الجدوى بالمحيط الداخلي للمشروع المقترح وكذلك المحيط الخارجي، بينما يتم التركيز في تقييم الأداء على المحيط الداخلي فقط؛
- وأخيراً وليس آخراً، فإن المعايير المعتمدة تختلف بشكل كبير فيما بين الدراستين، إذ لكل واحدة منهما معاييرها وأدواتها الخاصة ونادراً ما تتداخل هذه المعايير.

1-2- المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية

هناك عدة مجالات تطبيقية لدراسة الجدوى الاقتصادية أهمها:

- دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية الجديدة: يحتاج المشروع الاستثماري الجديد إلى دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، وهذه الدراسات تتم قبل البدء بتنفيذ المشروع آخذة بالإعتبار المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية المؤثرة في المشروع.
- دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة: تكون دراسة الجدوى هنا أمام حالة المشروع القائم بالفعل، ولكن لأسباب كثيرة يتم التوسع الاستثماري من خلال إقامة مصنع تابع أو إضافة خط إنتاج جديد أو فتح فرع جديد في منطقة جغرافية جديدة أو من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية لمشروع قائم من خلال شراء آلات إضافية جديدة، وفي كل هذه الحالات يحتاج التوسع الاستثماري إلى إجراء دراسات جدوى اقتصادية لإتخاذ القرار الاستثماري الرشيد في كل حالة.
- دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديد: وتتم هذه الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو إستبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد إنتهاء العمر الإفتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسألة تحتاج إلى الاختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل.
- أهمية ومبررات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات

2-1- أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات

إن دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية لا تقتصر أهميتها على المستثمر فقط، بل تتعداها لتشمل جميع الجهات التي لها علاقة بالمشروع.

أ- أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمستثمر

إن هدف المستثمر من إقامة مشروع استثماري هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح ونفاذي تحقيق الخسائر، وعليه فإن دراسة الجدوى بالنسبة له تكتسب أهمية بالغة من النواحي التالية:

- الإطمئنان على فرص نجاح المشروع ومستوى ربحيته المتوقعة؛
- تعتبر دراسة الجدوى وسيلة للمفاضلة بين المشروعات لاختيار أفضلها من وجهة نظره؛
- تعتبر تكلفة دراسة الجدوى الاقتصار ادية قليلة جداً قياساً إلى تكلفة المشروع، وإذا ما ثبت أن المشروع غير مجد، تكون الدراسة قد جنبت المستثمر تحمل خسائر باهضة فيما لو أقام المشروع بدون دراسة؛
- كذلك تعتبر دراسة الجدوى مهمة للمستثمر من أجل الترويج للمشروع وتوفير احتياجاته المالية من خلال:

- إقناع الجهات الرسمية بأهمية المشروع وجدواه الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحصول على التراخيص اللازمة، ومنح المشروع الإعفاءات والحوافز التشجيعية المنصوص عليها بالأنظمة والتشريعات السارية؛

- إقناع المؤسسات الاستثمارية الأخرى للمشاركة في المشروع؛
- إقناع متعهدي تغطية إصدار الأسهم والجمهور والمدخرين بجدوى تملك أسهم المشروع المطروحة للاكتتاب في السوق المالية؛
- إقناع المؤسسات المالية بمنح القروض والتمويل اللازم للمشروع من خلال بيان مقدرة المشروع على تحقيق الربح ومن ثم بيان مقدرته على تسديد القرض، وعلى تقديم الضمانات الكافية للسداد.

ب- أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للجهات الرسمية

- للتأكد من أن المشروع يتفق مع القوانين والأنظمة الرسمية السارية، فلا يمكن الترخيص للمشاريع المخلة بالأمن مثل صناعة المتفجرات أو المخلة بالصحة مثل إنتاج المواد المخدرة؛
- التأكد من أن المشروع يتفق مع القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية فلا يمكن الترخيص لمشروع مخل بالأداب والذوق العام؛
- التأكد من أن المشروع يتفق مع توجهات خطط وبرامج التنمية المعتمدة؛
- التأكد من أن المشروع مستوف للشروط والمعايير المعتمدة للترخيص والإعفاءات والحوافز إن وجدت.

ج- أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للمتعاملين في السوق المالية

يحتاج المتعاملون بالأسهم في الأسواق المالية إلى معلومات حول أوضاع الشركات المدرجة في السوق المالي ليقرروا ما إذا كان شراء أسهم هذه الشركات والمضاربة فيها ذات جدوى، لهذا فإن قانون السوق المالي لا يجيز طرح الأسهم للاكتتاب العام إلا بموجب نشرة إصدار للأسهم تتضمن ملخصاً حول دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، عقد تأسيس الشركة ونظامها الداخلي مبين فيه أسماء المؤسسين ومقدار مساهمة كل منهم، وأهداف وغايات الشركة.

د- أهمية دراسة الجدوى بالنسبة للممولين

- التأكد من قدرة المشروع على تحقيق دخل كاف للوفاء بالالتزامات نحو الممولين؛
- التأكد من فرص نجاح المشروع، وتوقع احتمالات تعثره ومدى تأثير ذلك على قدرته على الوفاء بالالتزامات نحو المقرضين؛
- التأكد من كفاية الضمانات المقدمة لسداد الدين في حال تعثر المشروع أو عجزه عن الوفاء بالتزاماته.

2-2- مبررات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات

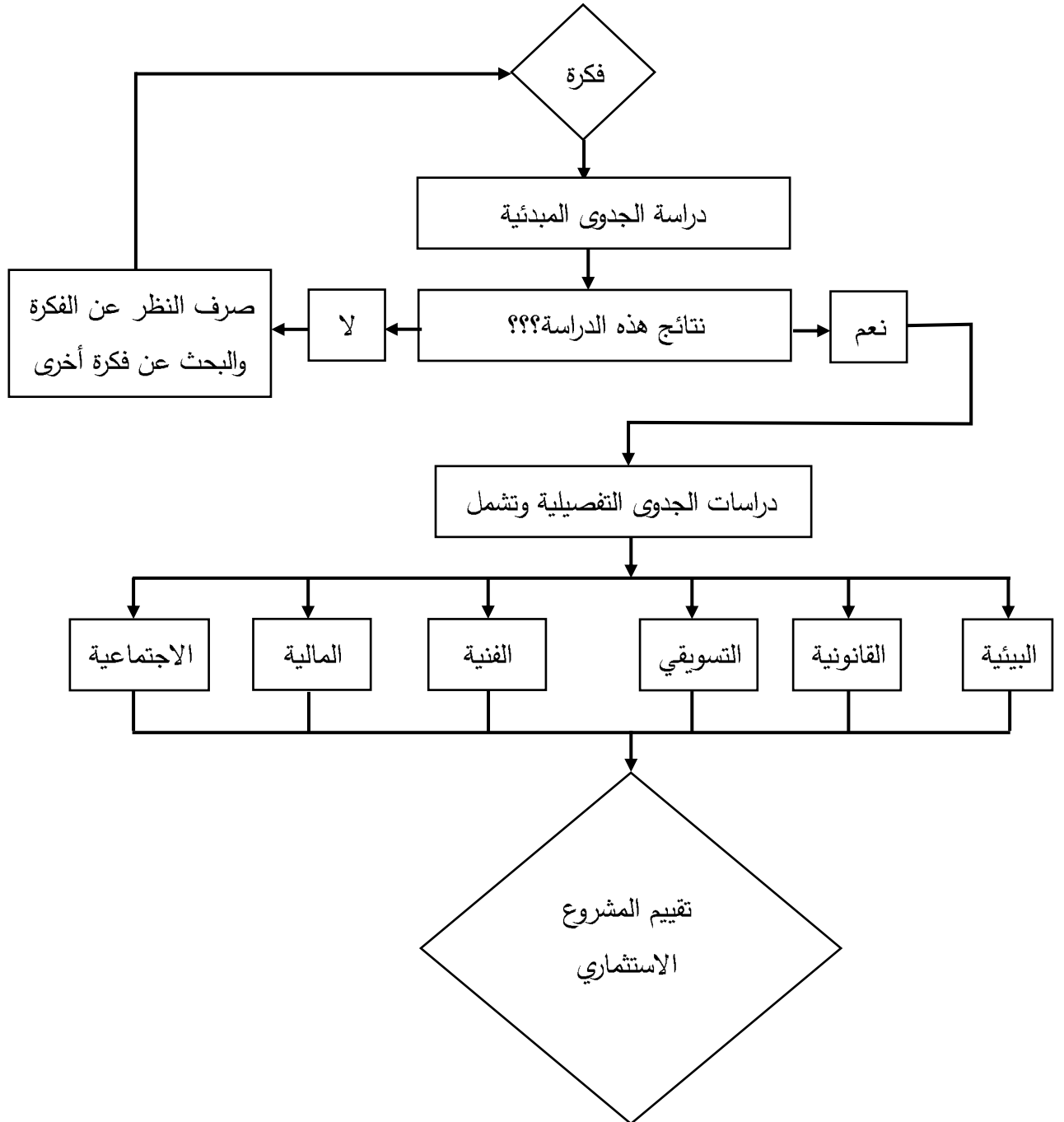
- تبرر العديد من العوامل الموضوعية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات، سواء أكانت هذه العوامل شخصية (فردية) أو مؤسسية أو قومية وأهمها:
- كما هو معروف أن الموارد الاقتصادية الموجودة تحت تصرف المجتمع نادرة ومحدودة مما يفرض بالضرورة تحقيق أفضل استخدام ممكن لهذه الموارد والمحافظة عليها من سوء الاستخدام أو الضياع أو التلف، وهذا ما تضمنه دراسة الجدوى؛
 - تعد دراسة جدوى المشروعات من أهم الأدوات التي تساعد في إنجاز مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها لأنها تفضي إلى تقديم مشروعات سليمة؛
 - من المؤكد أن دراسة الجدوى تفضي إلى تقديم معطيات موثوقة ومفيدة تمكن كل من المستثمر أو المانح من اتخاذ القرار بخصوص اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة، مما يؤدي إلى ترشيد القرار الاستثماري وخاصةً عندما تكون ميزانية الاستثمار محدودة بسبب ضيق مصادر التمويل وارتفاع تكاليفه، أو عندما تكون هناك مشروعات عدة تتنافس على مصادر تمويلية محدودة الحجم؛
 - تساعد في تجنب المستثمرين للخسائر الضخمة التي قد يتعرضون لها في حالة غياب دراسة الجدوى. فكما هو معلوم تحتاج المشروعات إلى تكاليف ضخمة يكون جزءاً منها مغرقاً أي يصعب استرداده، ولذلك، فإن الدخول في مشاريع فاشلة معناه ضياع لهذه الأموال؛
 - تسهل لاحقاً عملية تقييم أداء المشروع من خلال مقارنة مدى ما تحقق من أهداف المشروع بعد التشغيل مع ما خطط من هذه الأهداف في دراسة الجدوى؛

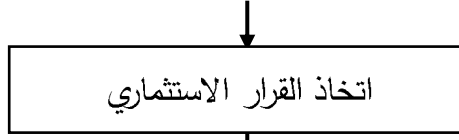
- التقليل من مخاطر عدم التأكد من خلال الأخذ بالحسبان التأثيرات المختلفة على أداء المشروع مثل تغيرات أسعار السلعة المنتجة وأسعار مستلزمات الإنتاج وتكاليف التمويل وتغيرات الطلب والتطورات التقنية، أي معالجة المخاطر والتضخم التي أصبحت تشكل جزءاً أساسياً من دراسات جدوى المشروعات.

3- مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية

تمر عملية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية بعدة مراحل بدءاً من الفكرة وحتى تنفيذ المشروع كما هو موضح في الشكل رقم 1-2.

الشكل رقم 1-2: مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرار الاستثماري





3-1- المرحلة الأولى: بدء التنفيذ التعرف على الفرص الاستثمارية

إن أي مشروع استثم ماري يبدأ بفكرة، وفي هذا الصدد فإن السؤال الذي يطرح هو من أين نحصل على أفكار المشروعات. والإجابة على هذا السؤال تتمثل في أن هناك العديد من المصادر التي يمكن للمستثمرين الحصول منها على أفكار جديدة كما يلي:

- دراسة قوائم الواردات: قد توحى دراسة هذه القوائم بفكرة مشروع يتولى إنتاج سلعة تستورد من الخارج، أو بديل لها محلياً؛

- دراسة قوائم الموارد الطبيعية المحلية: إن التعرف على الموارد الطبيعية التي ينتجها المجتمع كالبتروال الخام أو المعادن الخام أو المطاط الخام أو القطن الخام، قد توحى بفكرة إقامة بعض المشروعات التي تقوم بتصنيع هذه الموارد محلياً بدلاً من تصديرها في صورتها الخام، على أن تتولى هذه المشروعات إشباع الاحتياجات من المنتجات المصنعة والتصدير إلى الخارج؛

- دراسة مهارات العمالة المحلية: قد توحى دراسة المهارات العمالية المختلفة المتاحة في مجتمع ما بفكرة إقامة مشروع أو بعض المشروعات التي تستغل هذه المهارات الموجودة في إنتاج سلعة أو خدمة ما بتكلفة منخفضة. فالصناعات اليدوية كصناعة السجاد اليدوي، ومشروعات الملابس الجاهزة، والصناعات الإلكترونية التجميعية يمكنها الاستفادة بدرجة كبيرة من العمالة اليدوية الرخيصة؛

- دراسة جداول المدخلات والمخرجات: توضح جداول المدخلات والمخرجات الارتباطات الموجودة بين الصناعات المختلفة، وكثيراً ما تكشف هذه الدراسة عن حاجة المجتمع لإقامة مشروعات تمد صناعات قائمة بمدخلات هي في حاجة إليها، أو لإقامة مشروعات تستخدم مخرجات صناعات قائمة بمدخلات لها. فوجود مصانع لزيت الطعام قد يوحى بفكرة مشروع ينتج عبوات بلاستيكية لهذا الزيت، ووجود مصانع للغاز المسال قد يوحى بفكرة مشروع لصناعة البتروكيمياويات للاستفادة من هذا الغاز؛

- مطالعة التطورات التكنولوجية المستمرة: قد يوجد هناك بعض المشروعات التي كانت غير ممكنة في الماضي رغم الحاجة لخدماتها، وأصبحت ممكنة في الوقت الحاضر بفضل التطورات التكنولوجية الحديثة. مثال ذلك: مصانع تحلية مياه البحر، ومصانع الغاز المسال، ومشروعات استخدام الطاقة الشمسية في بعض الأغراض المنزلية، وغيرها، ومن ثم الاطلاع على التطورات التكنولوجية يوحى دائماً بأفكار مشروعات جديدة؛

- دراسة خطة التنمية: عادة ما تحدد خطة التنمية التي تعدها الدولة المجالات التي تحتاج إلى إقامة مشروعات جديدة، وربما المناطق التي يفضل إقامة هذه المشروعات فيها؛

- زيارة المعارض الصناعية والزراعية: وذلك للاطلاع على التطورات الحديثة مما قد يوحي بأفكار مشروعات جديدة؛

- استطلاع آراء الخبراء: يفضل في كثير من الحالات استشارة الخبراء في مجالات الإدارة، والصناعة، والزراعة، والسياحة، والبنوك، والتصدير والاستيراد، للبحث عن أفكار جديدة لمشروعات استثمارية. كما يمكن اللجوء إلى دور الخبرة في مجال دراسة المشروعات للحصول على بعض الأفكار الجديدة.

وهذه المرحلة تؤدي إلى الحصول على قائمة طويلة من الأفكار الاستثمارية الأولية والتي لا بد من غربلتها لتحديد قائمة قصيرة من هذه الأفكار المأمول نجاحها. وتتضمن عملية الغربلة ما يلي:

- حذف أفكار المشروعات غير المأمول نجاحها؛

- ترتيب البقية حسب فرص النجاح المقدر لها.

3-2- المرحلة الثانية: دراسة الجدوى المبدئية (الأولية)

تعرف دراسة الجدوى المبدئية بأنها عبارة عن "دراسة أو تقرير أولي يمثل الخطوط العامة عن كافة جوانب المشروع أو المشروعات المقترحة والتي يمكن من خلالها التوصل إلى اتخاذ قرار إما بالتخلي عن المشروع أو الانتقال إلى دراسة أكثر تفصيلاً".

وتهدف دراسات الجدوى المبدئية إلى تحقيق ما يلي:

- تقييم أولي لدراسات الجدوى التفصيلية وهذا ما قد يوفر جهوداً كبيرة وموارد كثيرة وفترات طويلة يمكن أن تنفق على هذه الدراسات التي قد تكون موجهة لمشروعات تزيد مخاطرها المستقبلية على عوائدها المتوقعة أو قد تبلغ صعوبات إنجازها حدوداً تجعل تنفيذها مستحيلاً أو بتكاليف عالية نسبياً تفوق الطموحات الخاصة بمعدلات عوائدها؛

- إعداد جداول أولية (تقريبية) بشأن كل من علاقة العوائد بالمخاطر وعلاقة العوائد بالتكاليف وهو ما يساعد على تدرج الفرص الاستثمارية المتاحة (الظاهرة والكامنة) ويمهد لاختزال هذه الفرص بغرض التركيز على عدد محدود منها وخاصة تلك التي تتميز بدرجات أعلى من الأمان والتأكد والشفافية وتحقق في نفس الوقت معدلات عالية نسبياً للربحية في ظل هذه الظروف؛

- بيان القنوات المتاحة لجمع المعلومات وتحليلها وكشف مصادر جديدة قد تسهم في توفير الجهود فيما بعد عند إعداد الدراسات التفصيلية.

ومن الجوانب الأساسية التي تعالجها دراسة الجدوى الأولية للاستثمار ما يلي:

- دراسة أولية عن الطلب المحلي والأجنبي المتوقع على منتجات المشروع، ومدى حاجة السوق لها؛

- دراسة أولية عن التكاليف الإجمالية للمشروع سواء أكانت تكاليف رأسمالية أم تشغيلية؛
- دراسة أولية عن مدى جدوى المشروع فنياً، بتحديد احتياجات المشروع من العمال والمواد الأولية؛

- دراسة أولية عن المواقع البديلة للمشروع المقترح، واختيار أفضلها؛
- مدى تأثير المشروع على المستوى القومي، وعلى عملية التنمية الاقتصادية؛
- دراسة أولية عن مصادر تمويل المشروع سواء أكان التمويل ذاتياً أم من مصادر أخرى؛
- دراسة أولية عن العوائد المتوقعة (الإيرادات) للمشروع المقترح؛
- بيان مدى توافق المشروع مع العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمع.

3-3- المرحلة الثالثة: دراسة الجدوى التفصيلية

تعرف دراسة الجدوى التفصيلية بأنها دراسة لاحقة لدراسة الجدوى المبدئية وتتميز بكونها أكثر تفصيلاً ودقة وشمولية منها، وهي عبارة عن تقرير مفصل يشمل جميع جوانب المشروع الاستثماري المقترح والذي على أساسه يتم اتخاذ القرار إما بالتخلي عن المشروع نهائياً أو تأجيله أو الانتقال إلى مرحلة التنفيذ.